مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الفضاء الاقتصادي الآسيوي عبر الإقليمي منتدى التعاون الاقتصادي لسيا الباسفيك (ابيك) وإمكانية الاستفادة منه عربياً
اسم الكاتب: د. هالة خالد حميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6774
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 23:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

---

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفضاء الاقتصادي الاسيوي عبر الاقليمي
منتدى التعاون الاقتصادي لاسيا الباسفيك (ابيك)
وامكانية الاستفادة منه عربياً

الدكتورة
هالة خالد حميد
قسم الدراسات الاسيوية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة

برز تجمع ابيك كشكل من اشكال التجميع الاقتصادي التكاملي عبر الاقليمي عاكساً تطلع الكثير من الدول وخاصة الاسيوية منها وبتشجيع من الولايات المتحدة لارساء دعائم علاقات مستقرة تعتمد الروابط الاقتصادية وشبكة من الاعتماد المتبادل كأساس لتكتل ذو ابعاد اقتصادية ينطوي على مفاهيم أمنية وسياسية بعيدة المدى.

لقد بدأ المنتدى محلياً في عام ١٩٦٧ تحت اسم المجلس الاقتصادي لحوض الباسفيك وتحول بدافع ياباني قوي الى (المنتدى مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي) عام ١٩٧٨ ثم الى منتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا والباسفيك (APEC)عام ١٩٩٣ في قمة سياتل في الولايات المتحدة الامريكية.

التجمع بدأ اقتصادياً يستند على قاعدة التجارة الحرة متعددة الاطراف وأزالة العوائق امام التجارة والاستثمار بين دول المنطقة ودول العالم. ثم تطور ليصبح اداة امريكية لتمرير برامجها السياسية في اسيا وفي العالم عموماً لما لهذا التجمع من تأثير اقتصادي وسياسي كونه يضم اكبر دول العالم اقتصادياً وعسكرياً، وهذا التطور بالعلاقات داخل التجمع عكس أثره على المنطقة العربية فالولايات المتحدة استطاعت تأمين جانبها الاسيوي من خلال أبيك، اما بالتأكيد او عدم المعارضة، وبالتالي فان فرص المناورة للمنطقة العربية اصبحت ضعيفة امام هذا التجمع.

اذاً فأبيك تجمع اقتصادي يؤثر على المنطقة العربية من الناحية الاقتصادية والسياسية وفي نفس الوقت يمكن ان يكون مثالاً يحتذى في التكامل الاقتصادي برز في اسيا عموماً كقوة اقتصادية كبيرة تركت بصماتها الواضحة على النظام الاقتصادي الدولي او العالمي، بعد نهاية الحرب الباردة. وفي خضم هذا التطور الاقتصادي برز تجمع أبيك كشكل من اشكال التجمعات الاقتصادية التكاملية عبر الاقليمية عكست تطلع الكثير من

الدول وخاصة الاسيوية منها وبتشجيع من الولايات المتحدة لارساء دعائم علاقات مستقرة تعتمد الروابط الاقتصادية وشبكة من الاعتماد المتبادل كأساس لتكتل ذو ابعاد اقتصادية ينطوي على مفاهيم أمنية وسياسية بعيدة المدى ولذلك فقد تناولنا في هذا الموضوع كيفية معالجة الخلل في مشاريع التكامل العربي وأمكانية الاستفادة من تجارب هذه الدول في التكامل من خلال فصلين تناول الاول اهداف تجمع أبيك وخصائصه عبر مبحثين الاول تناول بدايات تكوين أبيك ودوافع التشكيل والثاني تناول خصائص التجمع وموقعه من اتجاهات التكامل عبر الاقليمي اما الفصل الثاني فتناول مستقبل أبيك وفرص وقيود الاستفادة منه عربيا وعبر مبحثين يتناول الاول مستقبل الدور عبر الاقليمي لابيك اما الثاني فيتناول نموذج ابيك وامكانية الاستفادة منه عربيا.

الفصل الاول

اهداف تجمع"ابيك" وخصائصه

المبحث الاول:-بدايات تكوين "ابيك" ودوافع تشكيلها

لا يمكن ان نناقش نشأة تجمع "ابيك" دون التأكيد على حقائق اساسية ثلاث، الاولى: ان سياسة دول اسيا الاقليمية والدولية اصبحت مرتبطة بشكل مباشر بالاستراتيجية الامريكية الجديدة حيال اسيا، وهذه الحقيقة تؤكدها التطورات اللاحقة للحرب الباردة سواء بعلاقاتها فيما بينها، او مع الولايات المتحدة الامريكية. اما الحقيقة الثانية: فان اقتصاديات الدول المنضوية تحت لواء هذا الفضاء وخاصة الاسيوية منها له تأثير كبير في تكوين هذا الفضاء وتطويره واتساعه بمعنى ان الغايات الاقتصادية المشتركة وجدت وسيلتها لزيادة النمو الاقتصادي والتطور التقني في هذا الفضاء، فمنطقة المحيط الهادي بأسرها حازت مع حلول عام ٢٠٠٠ على ٥٠% من مجمل الانتاج العالمي ولذلك ان هذه المنطقة يتنبأ لها، بان تكون احد مراكز القوة الاقتصادية العالمية، اما الحقيقة الثالثة: فان هاجس التنافس الاقتصادي كان الدافع الاساس لولادة فكرة التجمع الا ان هاجس الامن المشترك والشعور بالحاجة الى المظلة الامريكية لتوفير الامن والاستقرار بين قوى اسيوية تحيط بها التحديات الاقليمية سواء كانت حدودية او عقائدية او عسكرية، كان دافعاً مهماً للدول الاسيوية التي انتمت لهذا التجمع فيما بعد.

لقد برز تجمع "ابيك" كشكل بديل لكيان اقتصادي متعدد الاطراف عكس تطلع الكثير من الدول وخاصة الاسيوية منها وبتشجيع من الولايات المتحدة نحو علاقات مستقرة تعتمد الروابط الاقتصادية وشبكة من الاعتماد المتبادل كأساس لتكتل ذو ابعاد اقتصادية تنطوي على مفاهيم امنية وسياسية بعيدة المدى، وتكوين ابيك يعود للستينات من القرن المنصرم. حيث تم في عام ١٩٦٧ تشكيل المجلس الاقتصادي لحوض الباسفيك، ثم عقد المؤتمر الباسفيكي للتجارة والتنمية في عام ١٩٦٨، وكانت اليابان القوة الدافعة لهذا

التجمع[1]. في محاولة منها لتحقيق هدفين، الاول: تطمين دول اسيا وخاصة مجموعة بلدان دول اسيا من هواجسها التقليدية ازاءها، والثاني تطوير دورها الاقتصادي مع بلدان اسيا لمستوى الشريك الاكبر تجارياً مع هذه المجموعة[2]. حيث دعا رئيس وزرائها انذاك (ماسايوشي اوهيرا) في اول خطاب له عام ١٩٧٨ الى التجمع الباسفيكي واسفرت جهوده عن انشاء منتدى مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي، ومع نهاية عقد الثمانينات، جاء اقتراح رئيس الوزراء الاشتراكي لتقوية اواصر التعاون الاقتصادي الباسفيكي من خلال منتدى الحكومات المعنية وقد ايدته كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية، وكان اول اجتماع وزاري لما اصبح يسمى بأبيك في مدينة (كانبيرا) عام ١٩٨٩. تم التنفيذ العلمي كتجمع له لاقتصاديات اسيا والمحيط الهادي في قمة (سياتل) في الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٩٣ فقد ضمت "ابيك" في بدايتها(١٨) دولة كان الاعضاء المؤسسون (١٢) عضواً في مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية الداعم الرئيس للمنتدى، وارتفع العدد مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي الى (١٨) ثم توسع ليصبح حالياً (٢١) عضو، من الساحل الغربي الاسيوي للمحيط الهادي يضم المنتدى (١٦) دولة وهي: اليابان، كوريا الجنوبية، روسيا، الصين، تايوان، هونغ كونك، الفلبين، بروكاي، سنغافورة، اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، فيتنام، استراليا، نيوزيلندة، بابيواغينيا الجديدة، ومن الساحل الشرقي الامريكي للمحيط يضم (٥) دول هي: الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المكسيك، بيرو، تشيلي[3].

لقد برز تجمع "ابيك" مع التحول في المفاهيم والأسس سواء ما يتعلق بصياغة الاوضاع الاقليمية او في أسس الاقليمية الجديدة وخاصة في الاطار الاقتصادي في مختلف مناطق العالم ويمكن ان نوضح ذلك في الاتي:-

١. لقد وجدت في النظام العالمي الذي ساد مع نهاية عقد الثمانينات انظمة اقليمية متعددة الاطراف منها النظام الاقليمي لجنوب شرق اسيا (اسيان). وهذه الانظمة سادت بينها علاقات اقتصادية قائمة على الدولة القومية وقاعدة التجارة الحرة متعددة الاطراف على عكس الانظمة الاقليمية الاقتصادية التي سادت مع بداية عقد التسعينات وانتهاء الحرب الباردة التي اتخذت طابع اقليمي جديد قائم على اساس فكرة بروز ثلاث كتل اقتصادية عظمى تسيطر على العلاقات الاقتصادية

---

(١) د. محمد عبد الشفيع، اسيا والتكامل عبر الاقليمي، في اسيا والتحولات العالمية، تحرير محمد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص١٨١-١٨٢.

(٢) د. هاني الياس الحديثي، سياسة اليابان الاقليمية، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٣٦، سنة ١٩٩٩، ص٢١.

(٣) صهيب جاسم، ابيك:مناورات امريكية.. وصدى اسيوي، شبكة المعلومات الانترنيت:
http://www.Islamonline.net
ولمزيد من التفاصيل انظر ايضاً: د. محمد عبد الشفيع، مصدر سابق، ص١٨٣.

الدولية، بشكل يجعل هذه الكتل الكبرى والتي من بينها "ابيك" اكثر تميزاً كونها ستزيد من فرص الاحتكاك والصراع بين الكتل الاقتصادية الكبرى من جهة، وستعمل على تهميش الدول الاخرى غير المشاركة في عضوية أي من هذه التكتلات، خاصة وان أسس الاطار الاقتصادي لهذه التكتلات تقوم على[٤] :-

أ. هدم النظم الاقليمية القديمة واذابتها بنظم جديدة تطمس شخصيتها.

ب. اقامة ترتيبات ذات طابع مميز اقل تنظيم واكثر ابتعاداً عن العقيدة السياسية.

ج. ان للولايات المتحدة الامريكية دور بارز وقاسم مشترك داخل هذه الترتيبات بحيث تصبح قريبة الى ترتيبات امريكية منها الى ترتيبات وتنسيقات بحتة.

د. ان سلوكية الكتل الكبرى على ضوء ذلك ستكون شبيه بسلوكية الدول الكبرى في علاقتها بحيث تكون اكثر اتجاهاً الى الداخل واقل ميلاً واستعداداً للانفتاح الى الخارج، مما يصيب التجارة العالمية متعددة الاطراف والنظم الاقتصادية القائمة عليها باضرار جسيمة.

وتبعاً لذلك فان عملية التكتل الاقليمي في اسيا بدأت تتجه نحو مزيد من الاندماج والتوسع باتجاهين سياسي واقتصادي، يأخذ بالاعتبار البعد الامني ومستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية خاصة مع اعلانها بداية التسعينات عن تخفيض وجودها العسكري في الشرق الاقصى وجنوب شرق اسيا، وهذا التوجه اثار حفيظة النظم الاقتصادية القائمة وخاصة رابطة جنوب شرق اسيا او "اسيان" التي نشأت لمواجهة توسع النفوذ الشيوعي في المنطقة ومع انحسار الخطر الشيوعي سعت نحو تغليب علاقات التعاون الاقتصادي وضم اعضاء جدد كانوا في جبهة الاعداد مثل فيتنام وكمبوديا ولاوس والتعاون مع الصين، حيث شعرت دول المنظمة بأن "ابيك" وسيلة لبناء شعور بأقليمية جديدة ترتبط بالمحيط الهادي ككل بشكل يربط الامريكيين مع الدول الاسيوية مما يضعف الوحدة الاقليمية واي تكتل او منظمة اسيوية بحتة. وهذا الاعتراض الاسيوي جعل بدايات "ابيك" محدودة النشاط ومقتصرة على الجانب التجاري وعلى تبادل الخبرات والافكار، حتى جاء الاجتماع التأسيسي الوزاري في (كانبيرا) في يوليو ١٩٨٩، حيث اعقبها خلاف كبير مع مجموعة دول اسيان وخاصة ماليزيا التي كانت ترى بان منتدى "ابيك" وتقويته ستكون على حساب الاقليمية الاسيوية التي تسعى امريكا واستراليا وكندا الى تذويبها في اطار اقليمية "ابيك" الموسعة خاصة وان زعماء اسيان وقعوا في ٩/يناير/١٩٩٢ على اقامة منطقة تجارة حرة بين اعضاء الرابطة الستة لدعم العلاقات السياسية والاقتصادية

---

[٤] د. محمد السعيد ادريس، الاقليمية الجديدة ومستقبل النظم الاقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، ١٩٩٩، ص٤٣.

فيما بينهم اولا وفتح الابواب امام جميع الدول للانظمام الى معاهدة الوئام والتعاون لعام ١٩٧٦. كخطوة اولى للانظمام الى رابطة اسيان، كما ان "ابيك" جاء على حساب فكرة تأسيس كتلة اقتصادية لشرق اسيا باسم (مؤتمر شرق اسيا للتعاون الاقتصادي) يضم الدول الاسيوية المطلة فقط على المحيط الهادي بدون الدول الاخرى والتي تطل ايضا على هذا المحيط وهي استراليا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وبعض الجزر المتناثرة الصغيرة، وهذه الفكرة وجدت فيها امريكا تهديدا ل"ابيك" دفعت بالرئيس الامريكي بيل كلنتون لحضور اول قمة لهذا المنتدى في مدينة سياتل الامريكية في شباط من عام ١٩٩٣، حيث تم الاتفاق على تبني فكرة عقد القمة سنويا، ورغم ان البيان الختامي تضمن وعودا لتحقيق اهداف "ابيك" الا انه وضع الركيزة الاساسية للهدف الامريكي وهو جعل هذا المنتدى صوتاً مهما في الساحة الاسيوية والدولية، ثم توالت القمم فأعقبها قمة بوغور الاندينوسية في تشرين الاول في عام ١٩٩٤، وتم فيها توسيع العضوية من (١٢) الى (١٨) دولة، وحاولت فيها الولايات المتحدة الامريكية تمرير اتفاقية تضم جدولا زمنيا لتحرير التجارة، وفشلت بسبب رفض عدد من الدول الاسيوية الزام واشنطن لهم بتنفيذها بشكل جماعي واعتبرت ذلك متروكا لمبادرات الدول فرادن ولكنها تعهدت باتخاذ اجراءات تجعل من تجمع "ابيك" تكميلا لدور منظمة التجارة العالمية، واعقبتها قمة اوساكا عام ١٩٩٥، ثم اجتماع مانيلا عام ١٩٩٦، ثم قمة فانكوفر الكندية عام ١٩٩٧، والتي جاءت بعد اشهر من اندلاع الازمة الاسيوية ولم تخرج بما يفيد الدول الاسيوية وتركت الامر لصندوق النقد الدولي. ثم قمة كوالالامبور عام ١٩٩٨، ثم تبعتها قمة اوكلاند النيوزيلندية عام ١٩٩٩، ثم قمة عام ٢٠٠٠. التي ركزت على قضية الكومبيوترية والتجارة الالكترونية وابعادها الحقيقي، اما مؤتمر "ابيك" عام ٢٠٠١ المعقودة في الصين والتي اعقبت تفجيرات ١١ايلول الذي عقد في مدينة شنغهاي في الصين فقد كان لقضية الارهاب ثقل اساسي على مناقشات هذا المؤتمر فالولايات المتحدة الامريكية سعت وراء هذه القمة دعم موقفها في حربها ضد الارهاب وكسب التأييد لضرب افغانستان، ورغم ان الاعضاء حاولوا دفع المؤتمر باتجاه غاية تشكيله الاساسية وهي التعاون الاقتصادي، الا ان الضغط الامريكي جعل توجهات المؤتمر باتجاه تأييد الولايات المتحدة في الحرب ضد الارهاب وتدخلها المباشر في افغانستان مما حدى البعض الى القول الى ان المؤتمر قد اعد سلفا لتعبئة اعضاءه للحرب مع الولايات المتحدة الامريكية ضد الارهاب وليس مناقشة القضايا الاقتصادية وسبل تحرير التجارة.

وفي قمة عام ٢٠٠٢ التي عقدت في المكسيك في تشرين الاول من نفس العلم فقد حاول اعضائها لأضفاء الطابع الاقتصادي على المؤتمر الا ان مشاغل الولايات المتحدة الامريكية السياسية والامنية في المنطقة والعالم انعكست على توجهات هذا المؤتمر، وفي ٢٠ تشرين الاول من عام ٢٠٠٣ عقدت قمة "ابيك" في بانكوك وخصص الجزء الاكبر منها لمكافحة الارهاب ومناقشة الملفات التجارية بين الاعضاء، وقد

اوضحت القمة بشكل جلي ان الاعضاء يتفقون على كثير من الامور الاقتصادية، الا ان الاتجاه الامني والسياسي يشير الى خلافات جدية بين اعضاءه ومع الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما وضحه الدكتور مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي السابق بقوله "ان على دول المجموعة البالغ عددها (٢١) دولة ان لا تتوسع في المجال الامني وان لا تنحي الامور الاقتصادية جانباً وان تبقى ثابتة على مطلبها الاساسي الذي أسست من اجله وهو التعاون الاقتصادي".

المبحث الثاني:- خصائص التجمع وموقعه من اتجاهات التكامل عبر الاقليمي

مع سقوط القطبية الثنائية اكتسب النظام العالمي خصائص جديدة تركت آثارها على النظم الاقليمية القائمة حيث تولدت إقليمية جديدة اثرت على هذه من جانبين، الاول: ولادة نظام وفاق القوى في النظم الاقليمية. وهذا النظام تميز بخصائص ميزته عن النظام الهرمي السابق. منها، غلبة الطابع الاقتصادي على الطابع الجغرافي او السياسي واحياناً الامني، وكذلك وجود اندماجية كبيرة ما بين فواعل النظام العالمي ووفاق القوى هذا يعتمد على التعاون والمشاركة والاعتماد المبتادل، يسمح بفرص اكبر للاندماج بين النظامين وولادة كتل اقتصادية كبرى تتجاوز كل المحددات الحمائية او الاستثمارية، وهي منفتحة على جميع كتل العالم سواء كانت كبيرة او صغيرة وحتى على دول لا تنتمي الى أي تكتل بغض النظر عن المستوى الاقتصادي او مستوى الرفاهية لشعوب هذه الدول، فالانفتاح والاعتماد المتبادل بين هذه القوى تشارك فيه دول من الشمال والجنوب، فضلاً عن ان هذه التكتلات يبتعد عن الانقسامات والصراعات الايديولوجية، ورفع شعار تحقيق الاستقرار والسلام العالميين، وهنا اشارة الى ان هذه الكتل قد تمتد لتتدخل بجوانب امنية واحياناً سياسية فالتوافق الايديولوجي مع النظام العالمي يتطلب تحقيق انسجام ايديولوجي اقليمي مع هذا النوع من النظام، وبالتالي فان هذا الامر قد يسمح بتدخلات مع تيارات ايديولوجية اقليمية لا تتوافق مع ايديولوجية النظام السائد[٥].

وفي ظل هذا التداخل بين النظامين الاقليمي والعالمي وتأثير ايديولوجية وسمات الاخير على الاول لصالح ترسيخ حركة اقليمية جديدة تدفع باتجاه تعميق تمايز المصالح والاهداف بين اطراف النظام العالمي بحيث يصبح التنافس والاعتماد المتبادل عاملاً مهماً من عوامل الصراع الاقتصادي وبالتالي فان التنافس اصبح تنافساً صراعياً اكثر منه تعاونياً بسبب عمق الدوافع والتناقض في المصالح بين اطراف النظام وهذا التصارع الاقتصادي اتخذ شكل ضغوط اقتصادية متبادلة حول الامتيازات والتنازلات التجارية. والقوة الاسيوية وخاصة في منطقة اسيا الباسفيك التي اصبحت موضع اهتمام دولي بسبب معدلات نموها الاقتصادي المرتفع، ان زيادة المصالح في هذه المنطقة سواء بين دولها او مع دول العالم وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية التي خرجت من

---

(٥) المصدر نفسه، ص٥٢-٥٣.

الحرب الباردة وهي تعاني من صعوبات ومشاكل اقتصادية قاد الى جملة من التحالفات الاقتصادية التي تسعى بمجملها الى تحقيق التكامل الاقتصادي، فالولايات المتحدة الامريكية مع اليابان وهذه العلاقات فتحت الباب لعلاقات واسعة مع الصين ومع قوى اسيوية اخرى مما شكل اساس قوي لتعاون اسيوي يعتمد على حجم التبادل التجاري والاستثمار والتكنولوجيا بشكل عمق الاعتمادية بين هذه القوى وخلق قوى اقتصادية اسيوية او مجمع اقتصادي اسيوي-باسفيكي، اسهم في قيادة النظام الاقتصادي مع حلول القرن الحادي والعشرين[٦]. معنى ذلك ان خصائص جديدة لاقليمية جديدة بدأت منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، واتخذت طابعاً عملياً وابيك واحدة من هذه التكتلات التي ولدت في هذه الاقليمية، وعندما نتحدث عن خصائص "ابيك"، فاننا نتحدث عن خصائص هذه الاقليمية. وخصائص ابيك هي:

١. انه يضم اهم دول العالم واكثرها ويجمع بين المساحة الشاسعة والضخامة السكانية والقدرات الاقتصادية والعسكرية، كما ان موقع الولايات المتحدة الامريكية في الجانب الغربي وموقع اليابان وجزر الهند الشرقية واستراليا على الجانب الشرقي اثر كبير في البناء الاستراتيجي لهذه المنطقة[٧]. ناهيك عن ان هذا التجمع يضم دولاً تتميز بمعدلات نموها العالية وبتطورها الصناعي والتكنولوجي، فهذا التكتل يضم دول النافتا التي تضم الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك تتمتع فيه الولايات المتحدة لوحدها بدخل قوي وصل الى (٩) تريليون دولار عام (٢٠٠٠) من اصل (٣٠) تريليون دولار هو اجمالي الناتج العالمي لنفس العام، كما يشكل الرأسمال الامريكي ما نسبت ٤٠% من حجم الرأسمال العالمي المتحرك[٨]. كما يضم هذا التكتل دول منظمة اسيان التي تمثل مساحتها (٣,٤٧) مليون كيلو متر مربع من مساحة اسيا، وتضم (٤١٢) مليون نسمة ووصل نمو متوسط الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٩٥ الى (٧,٦٣%)، وحجم التجارة الخارجية (٦٠٠) مليار دولار، وبذلك فهي رابع منظمة تجارية في العالم[٩]. ويضم التكتل ايضاً الصين التي وصل معدل نموها عام ٢٠٠١ الى (٨%) والانتاج الصناعي الصيني الذي شكل عام ١٩٨٥ ثلث الانتاج الصناعي الامريكي، سيزيد عنه بمقدار (٢,٨) مرة مع حلول عام ٢٠١٥، فضلاً عن ان احتياط الصين من الذهب والفضة والعملة

---

(٦) Kim Dohyung, 1990s: Prospects For Asian Economics and Economic Relation Between Seoul and Tokyo, East Asian Review, Vol.11, No.1, Spring, 1990, P.28-29.

(٧) د. صباح محمود محمد، جيوبولتيكا المحيط الهادي، بغداد، ١٩٩٨، ص٧، ص١٢.

(٨) الاطلس العالمي لعام ٢٠٠٠، انظر، شبكة المعلومات الدولية/الانترنيت

(٩) صهيب جاسم، كتلة اقتصادية لشرق اسيا، مجلة قضايا دولية، العدد ٣٤٦، ١٩ اغسطس ١٩٩٦، ص٢١.

الصعبة يزيد عن الاحتياطي الامريكي الان، اذ بلغ (٩١) مليار دولار ومكن الصين من تسلم المرتبة الثانية بعد اليابان، التي يصل احتياطيها (١٢٥) مليار دولار[١٠]. مما سبق يتوضح ان العوامل الموضوعية تصب في صالح تحول المنتدى الى قطب جديد في العلاقات الدولية الاقتصادية.

٢. ان هدف انشاء ابيك الاساسي هو تكوين تكتل تجاري اقتصادي يضم عدد من الدول المتفاوتة في النمو والمستوى الاقتصادي وازالة العوائق التي تقف امام التجارة والاستثمار ليتسنى ممارسة اقصى درجات التعاون التجاري بين دول المنطقة نفسها وبين دول العالم، وهذا ما وضحه البيان الرئاسي الاول الذي ضم وعود بتحقيق الهدف الحقيقي في العمل على تقليل الفارق في مستويات النمو بين دول أبيك، ودعم ما نتج عن جولة اورغواي واهداف ايغات، والتعاون الاقتصادي والانفتاح بين الدول ومواجهة التحديات المشتركة في ظل العولمة وتقوية النظم التعليمية والقانونية وفتح الاسواق للجميع وتطوير واشاعة تقنيات الاتصالات وغيرها من الهموم الاقتصادية [١١].

الا ان مع اختتام قمة ابيك التاسعة في ٢١/١٠/٢٠٠١، وتوسع اهتمامها وبدافع امريكي واسترالي تدريجيا باتجاه تأسيس المنتدى الاقتصادي لتحقيق مصالح امريكية، فقد جاءت مواقف الاطراف المشاركة متأثرة ((بحملة الحرب على الارهاب)). ولاول مرة منذ تأسيس النتدى يصدر عن قادة دوله موقف سياسي دولي في شأن يهم دول العالم اجمع في بيان منفصل عن البيان الختامي الاساسي ويختص بالتنديد بالارهاب والتعهد بالتعاون على مكافحته. وهذا الوضع الجديد يحمل في ثناياه احتمالات عديدة لمستقبل اهداف ابيك منها:-

اولاً: الابتعاد عن حقيقة الاهداف التي تشكل لاجلها المنتدى لصالح اهتمامات سياسية وهذا الامر يجعل امكانية سيطرة الاجندة الامريكية، واستغلال المنتدى ليكون صوتاً جديداً لها في الساحة الدولية، وبالرغم من ان البيان لم يذكر (بن لادن) او افغانستان ولم يؤيد بشكل واضح الهجمات على افغانستان الا ان أي عضو لم يستنكر العدوان ولم يعارض ضرب افغانستان فالزعيمان الصيني والروسي حاولا اظهار روح التعاون في جهة مكافحة الارهاب لتبرير واقرار ما تقوم به دولهم في مواجهة المسلمين،

---

(١٠) د. علي صالح، منتدى شنغهاي.. هل يتحول الى قطب عالمي جديد، انظر شبكة المعلومات الدولية/الانترنيت

http://www.aljazeera.net.

(١١) Sung-Han Kim, Human Security and Regional Cooperation in he Asia-Pacific, Korea and World Affairs, Vol.23, No1, Spring, 1999, P.101-102.

والاقليات والمعارضين وعلى رأسهم مسلمو الشيشان ومسلمو اقليم تركستان الشرقية او (سين جيانغ)[١٢].

ثانياً: ان العمل السياسي الذي ستضطلع به مهام ابيك سيؤثر بشكل او باخر على العلاقات بين الدول الاعضاء وخاصة الاسيوية، فالاسيويون يشكلون اغلبية في القمة(١٥ من مجموع ٢١) ومواقفهم ليست موحدة في كثير من القضايا، ففي الوقت الذي حاولت الصين ابعاد المؤتمر عن الشؤون السياسية وجدت نفسها مضطرة ان تقبل ببيان سياسي وضعت هي مسودته، وخاصة وانها حاولت ان تظهر للعالم من خلال هذا المؤتمر تقدمها الاقتصادي واستعدادها لريادة العالم بعد عقدين الا ان مجرى الاحداث صب في غير ذلك، بحيث وضعت الصين على رأس الدول المهتمة بقضية الارهاب بينما ركزت كثير من الدول الاسيوية على ضرورة بقاء ابيك ضمن الاطار الاقتصادي والتنموي والتقني، اذاً الضغط الامريكي بدا واضحاً على دول ابيك وسجل خطوة مهمة لدور مستقبلي سياسي للولايات المتحدة وحلفائها في منطقة المحيط الهادي الشاسعة وهذا ما قصده بوش وساسته عندما قال بلهجة المنتصر في ختام القمة التي اعلنها على الارهاب (اننا لسنا وحدنا، فقد حصلنا على التأييد الدولي من حول العالم)[١٣].

اذاً فأن الهدف الاقتصادي الذي شكل من اجله منتدى ابيك يطرح تساؤلات عديدة منها امام هذا التجمع منها، حقيقة ابعاده السياسية والاستراتيجية الحالية والمستقبلية من جهة، ووضعه امام التكتلات التجارية والاقتصادية القائمة في اسيا او التي تطمح دول اسيا بأنشائها من جهة اخرى، خاصة وان الكثير من الدول الاسيوية ترى في هذا التجمع الهدف الذي سوف يبتلع التجمعات الاسيوية الاصغر، والتي سوف تتقاسم الصين واليابان والولايات المتحدة الامريكية النفوذ فيها.

٣. ان هذا التجمع قابل للتوسع ليتحول الى رابطة اسيوية باسفيكية كبرى، فابيك ذو طبيعة منظمة مرنة، بحيث يكون محل منظم للتشاور والتعاون منه الى منظمة تتضمن التزاماً قانونياً وبالتالي فأنه يتضمن من ناحية طابعاً عملياً اكثر منه التزام قانوني وتبعاً لذلك فان قراراته تتخذ بالاجماع وتنفذ انفرادياً ووفقاً للطريقة التي ترتئيها كل دولة عضو ومن ناحية ثانية فهو كيان منظم حيث يضم امانة دائمة في سنغافورة وثلاث لجان وعشر مجموعات مختصة بالقطاعات المختلفة وبذلك فانه يمكن ان يعد تنظيماً فعالاً لو اراد اطرافه ان يكون كذلك. وعلى الرغم من انه يعتمد لقاءات القمة والاجتماعات الوزارية كأساس برنامج عمله الا ان واضعي هذا

---

(١٢) عمرو جوهر، ابيك قليل من الانتصار كثير من الارهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، ٢٠٠١، ص١٤٦-١٤٧.

(١٣) صهيب جاسم، امريكا تسخر ابيك لاغراضها السياسية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت: http://www.Islamonline.net.

المحفل الاساسيين لهم رؤيتهم البعيدة المدى التي تعتمد كسب اعضاء جدد دون الاشارة اليهم عن طريق الاغراءات الاقتصادية والامنية التي تعود اليهم منها.

الفصل الثاني

مستقبل "ابيك" وفرص وقيود الاستفادة منه عربياً

المبحث الاول:- مستقبل الدور عبر الاقليمي ل"أبيك"

ان ابرز ما تمخضت عنه نهاية الحرب الباردة هو هيمنة الجانب الاقتصادي على العلاقات الدولية والذي بدوره قاد الى اقامة مجموعات اقتصادية كبرى سعت الدول من خلالها الى المحافظة على مكانتها في الساحة الدولية امام المتغيرات الكبيرة التي عصفت بالعالم، وقد كانت فكرة اقامة منتدى التعاون الاقتصادي لشرق اسيا والمحيط الهادي واحدة من هذه المجموعات التي ولدت بارادة امريكية ورغبة اسيوية فالولايات المتحدة فهمت الواقع وما ينطوي عليه من متغيرات هيكلية يمكن ان تؤثر سلباً على دورها الدولي الراهن والمستقبلي، خاصة مع مجيء الرئيس الامريكي كلنتون الذي اولى اهتماماً بالازمة الهيكلية للاقتصاد الامريكي وهذا الاهتمام ينطوي على هدف المحافظة على مكانة الولايات المتحدة في الاقتصاد الدولي ووضع استراتيجية امريكية بعيدة المدى تنطوي على هيمنة هذا الاقتصاد على اقتصاديات العالم وخاصة الاقتصاديات ذات النمو المتسارع مثل اليابان والصين واحتوائهما، ووفقاً لهذه الرؤية فان "ابيك" ودراسة مستقبله يمكن ملاحظته بتطور هدف المنتدى منذ نشوءه من خلال ثلاثة مراحل وهي:

اولاً: مرحلة الاهداف الاقتصادية:

وهذه المرحلة مثلث الهدف الاساسي المعلن من التجمع والذي وضحته قمة سياتل في عام ١٩٩٣ وهو انشاء منطقة تجارة حرة وازالة العوائق امام التجارة والاستثمار بين دول المنطقة وبين دول العالم وهي ليست وحدة اقتصادية مثل المجموعة الاوروبية وانما تكتل تجاري مقارب لنموذج النافتا يشجع التعاون الاقتصادي والمساعدة على انعاش ونمو اقتصاديات دول المنطقة[١٤]. وهذا الهدف حدده ايضاً اعلان بورجو في اجتماع القادة في اندويسيا عام ١٩٩٤، الذي وضع ثلاث اسس لعمل التجمع اولها التجارة الحرة، والثاني الاستثمار المفتوح، اما الثالث فهو تسريع برامج تيسير التجارة والاستثمار، وهذه الاسس يجب تحقيقها في موعد لا يتجاوز ٢٠١٠ للدول الصناعية، وعام ٢٠٢٠ للدول النامية وهذه الاسس تجسدت عملياً في اجتماع اوزاكا في اليابان عام ١٩٩٥ من خلال التحرير للتجارة والاستثمار وتكوين آليات للتعاون الاقتصادي والتقني وكلا الانجازين يصبان لصالح الرؤية الامريكية للـ"ابيك" اولاً فيما يسمى بتجسيد فكرة انشاء نظام تجاري دولي

---

(١٤) خالد عبد العزيز الجوهري، ابيك قمة الخلافات والصراعات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٥، ١٩٩٩، ص ٢٢٠-٢٢٣.

جديد مفتوح يدعى بالاقليمية المفتوحة او القارية المفتوحة، تعويضاً لها عن الخسائر التي لحقتها من الطبيعة للصيغة التكاملية الاوروبية القارية ومن السوق اليابانية المقيدة والمغلقة نسبياً، فضلاً عن تفاعلات السوق الصينية من فتح اسواقها امام صادرات الدول الاسيوية حديثة التصنيع، الامر الذي قاد على غلق بعض الفروع الصناعية الامريكية المنافسة للواردات الاسيوية وما جره ذلك من خسائر وتهديدات باندلاع مجابهة تجارية حادة[١٥].

ولذلك فقد ظل ابيك في هذه المرحلة لا يبتعد عن التنسيقات بعيدة المدى لتقريب المصالح المتباعدة التي تميز بها الاقتصاد الدولي في ظل الدعوات المتصاعدة للعولمة، خاصة وان تقارباً واضحاً في المصالح الاقتصادية بين الدول الصناعية الكبرى، ولكن يباعدها ضعف الروابط الاقتصادية المتبادلة الوثيقة، فالولايات المتحدة بحاجة الى مصدر ممول لانفاقها الداخلي، واليابان بحاجة الى الاسواق الامريكية لسلعها المصنعة، وبالتالي فالمصير الاقتصادي بينهما متشابك، فاذا قيست النسبة المئوية للتجارة الاجمالية من جانب كل طرف مع شركائه في الاقليم نفسه فان التجارة بين اليابان وجيرانها الاسيويين ضئيلة مثلما هي الولايات المتحدة مع شركائها في النافتا، وعليه فان كلاً منهما تتطلعات الى بيئة دولية اقتصادية اوسع بحثاً عن شركاء تجاريين، وهذا يدعم موقعها في الابيك[١٦].

اذا في هذه المرحلة كان مهياً للآبيك أن يلعب دوراً اساسياً هي:

١. لوحة التفاعلات الاقتصادية التجارية، من خلال اعطاء اسيا دوراً متميزاً في معاملات امريكا واوروبا الخارجية، بمعنى زيادة المعاملات التجارية مع آسيا على حساب حجم المبادلات الامريكية مع اوروبا، بمعنى ان هذا التجمع منظم للعلاقة الاوروبية الامريكية لصالح محور آسيا-اوروبا، وبالتالي فالسيطرة على تجارة هذه المنطقة ومعاملاتها معناه السيطرة على تفاعلات وتبادلات آسيا واوروبا وامريكا التجارية[١٧].

٢. أحداث نقلة سريعة وكبيرة في معدلات النمو والتجارة العالمية، وتعميق التفاعلات الاقتصادية والتجارية الاسيوية، خاصة وان دول المنتدى ذات اقتصاديات كبيرة وتمثل حوالي ٢,٥ مليار نسمة واكثر من نصف التبادل التجاري في العالم[١٨].

ولذلك فان التجارة والاستثمار عبر هذا المنتدى يسير في ثلاث اتجاهات وهي الولايات المتحدة واليابان والدول الاسيوية وبشكل متساوي، ورغم ان ذلك سيجر مكاسب

---

(١٥) د. محمد عبد الشفيع عيسى، اسيا والتكامل عبر الاقليمي، في اسيا والتحولات العالمية، تحرير محمد السيد سليم، مركز الدراسات الاسيوية، القاهرة ١٩٩٨، ص١٨٩-١٩٠.

(١٦) بول هيرست، جراهام تومبسون، مسألة العولمة-الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم، المشروع القومي للترجمة، المجلس الاعلامي الثقافي، ١٩٩٩، ص١٧٩-١٨١.

(١٧) د. محمد عبد الشفيع عيسى، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥-٢٠٦.

(١٨) قمة ابيك اليوم وتحذيرات من فشل "التجارة متعددة الاطراف"، شبكة المعلومات الانترنيت: http://www.al-watan.com/data.2003Lo20.

كبيرة على اسيا بالذات الا انه في الوقت نفسه سيقود الى مخاطر جمة. ففي الوقت الذي تزيد من فرص النمو والاستثمار الا انه سيقود الى انخفاض حجم التبادل التجاري منطقة المحيط الهادي وبقية دول العالم، كما انه انشاء منطقة تجارية حرة سيترتب عليه تعديل السوق وما يجره ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وطبيعة الصناعات داخل الدول الاسيوية، الا انه ورغم هذه المساوئ الا ان هذا التكتل يسمح لأعضائه بهامش كبير للحركة والمناورة والمنافسة[١٩].

٣. تحقيق نوع من التوازن في المصالح بين الدول الاعضاء من خلال القبول بالتنازل المتبادل عن بعض الصلاحيات الاقتصادية والسياسية لخدمة منطقة التجارة الحرة، ورغم ما يجره ذلك من تبعية خاصة في تنازل الدول الاقل نمواً لصالح الدول الصناعية الا ان المنافع الاقتصادية في تجمع اقتصادي قاري يجمع بين اقاليم مختلفة تتنوع فيها الثقافات واللغات وشبكات التنمية الاقتصادية قد تكون كبيرة.

ثانياً: مرحلة ادراك المصلحة الاسيوية في التجمع:

ويمكن تحديدها منذ اندلاع الازمة الاقتصادية، فبعد اندلاع الازمة الاسيوية وتدهور اوضاعها الاقتصادية والمشاريع الامريكية واليابانية التي طرحت، برزت الخلافات والتساؤلات حول مدى نجاح وفائدة تجمع ابيك، وبدأت دول آسيا تدرك ان تكتل اسيوي افضل من تكتل لا تمتلك فيه دوراً اساسياً، ويوضح ذلك انتقاد رئيس الوزراء الماليزي (محاضير محمد) للخطة الامريكية-اليابانية لضخ عشرة مليارات دولار في الاقتصاديات الاسيوية لمساعدتها في تجاوز ازمتها واقتراح الولايات المتحدة لضخ مساعدات اضافية بقيمة خمسة مليارات دولار وذكر ان الولايات المتحدة لا تمتلك الحق في التدخل في هذه الازمة لانها ليست من دول المنطقة، وهذا التصريح اثار قضية مدى الشكوك الاسيوية بنوايا الولايات المتحدة من وراء خطة الانتعاش وجدواها[٢٠].

وجاءت قضية تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ لتجسد مدى التغلغل الامريكي في القرار السياسي الاسيوي من خلال هذا التكتل، فبالرغم من ان الازمة شغلت ساحة الاحداث الدولية، الا ان القمة في اوكلاند النيوزيلندية في نفس العام لم تشر اليها او تعطي توصيات خاصة وانها متعلقة بدولة عضو في هذا التكتل.

ان هذه المرحلة كانت بداية لتشكيل موقف اسيوي داخل هذا التكتل يعمل لتحقيق مصالح اسيوية مقابل دور امريكي يطمح الى السيطرة على تجارة المنطقة وتفاعلاتها وعلاقاتها السياسية والامنية وتنفيذ مخططاتها الحالية والمستقبلية بشكل يضمن لها دور موازن من خلال استخدام قوتها العسكرية والاقتصادية من جهة ولتقوية حلفائها من جهة اخرى، ووسيلتها تكمن في احتواء القوى الاسيوية المهمة لها ومنها الصين من خلال

---

(١٩) هيلين ملنر، التجارة العالمية منطق جديد للتكتلات، في زكي العابدين، في المعنى والقوة في النظام الدولي الجديد، بيروت ١٩٩٥، ص ص١٤٨-١٥٠.

(٢٠) خالد عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.

ربطها بدورة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وآسيان من خلال أبيك ليتسنى لها تحقيق ثلاثة اهداف تتمثل الاولى بمنع تحالف آسيان مع أي من القوى الاسيوية الكبرى، اما الثانية فهو منع استقلالها الاقتصادي، خاصة بعدما اثبت نجاحه في حل الخلافات السياسية والاقتصادية وتحقيقه معدلات نمو كبيرة، اما الثالثة فهو سعي الولايات المتحدة بفتح اسواق اليابان والصين لسلع دول آسيان التي تغزو الاسواق الامريكية مقابل فتح اسواقها للسلع الامريكية.

ثالثاً: مرحلة تسييس منتدى ابيك:

بدأت هذه المرحلة مع انعقاد القمة الاقتصادية في الصين في ١٨-٢٢تشرين الاول ٢٠٠١ حيث غلبت قضية الارهاب على كافة القضايا والموضوعات المطروحة بحيث وصفت بأنها قمة مقاومة الارهاب ارادتها الولايات المتحدة لدعم موقفها ضد الارهاب وكسب التأييد لحربها على افغانستان، وكان التأييد او المعارضة في هذا المؤتمر يتوافق مع مصالح كل طرف من الاطراف في المنتدى، فروسيا والصين دعتا الى حل سياسي في افغانستان وتدعيم دور منظمة شنغهاي للتوصل الى مثل هذا الحل، وازاء الضغط الامريكي فقد ايدت روسيا العمليات العسكرية على افغانستان ووصفها الرئيس بوتين على انها رد محسوب وملائم، اما اصلين فقد اعلنت في اليوم الثاني للقمة "ان العالم يخوض معركة دولية في مواجهة الارهاب وان هجمات ١١ ايلول زادت من تباطؤ الاقتصاد العالمي" ثم تلاحقت وتزايدت عدد الدول التي اكدت دعمها لواشنطن ولم تعترض سوى اندونيسيا التي حذرت من احتمال اندلاع ردود فعل ازاء هذه الحملة في الدول الاسلامية ونتيجة لذلك فقد كانت قضية الارهاب متصدرة للبيان الختامي لزعماء المنتدى الذين تعهدوا بالقضاء على الارهاب وادانوا الهجمات في ١١ ايلول، وبذلك فان الاجندة السياسية تغلبت على الاجندة الاقتصادية التي أنشا ابيك من اجلها، ونجحت الولايات المتحدة وبشكل واضح في كسب تأييد معظم دول منتدى ابيك واستطاعت توجيهه لكي يكون نقطة البداية لكسب التأييد العالمي ضد الارهاب[٢١]. ومنذ ذلك الوقت بدأ المنتدى ينحو منحى سياسي امني اكثر منه اقتصادي في رؤيته لطبيعة العلاقات الاقليمية والدولية، ففي قمة بانكوك ذكر رئيس الوزراء التايلندي (تاكسين شيناوارتى) "ان مسألة الارهاب لا مفر منها لان الاقتصاد والامن متلازمان"، وتضمن البيان الختامي للقمة تعهد دول المنتدى لتفكيك المجموعات الارهابية، وسعت الولايات المتحدة في اسرع وقت لتحريك اموال لمصلحة العراق، وبحث الملف النووي الكوري الشمالي والوضع في بورما وهذه القضايا مثلت الشق الاول من اجندة القمة، اما الجانب الاقتصادي فقد كان الشق او الملف الثاني على هذه الاجندة، وهذا الملف بحد ذاته يحمل خلافات عميقة بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاطراف سيما اليابان والصين، فالولايات المتحدة

---

(٢١) عمرو جوره، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

تعاني من عجز يبلغ (١٠٣) مليار دولار في ميزانها التجاري مع الصين وتطالب بتليين معدل سعر صرف الثابت بين الدولار واليوان وهو ما ترفضه الصين، كما ان فشل المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في المكسيك هدد بامكانية اغراق العالم في انكماش يؤدي الى انتشار النزاعات[٢٢].

اذاً فالارادة الامريكية كان الدفاع وراء تشكيل هذا المنتدى، وهي نفسها التي تدفع به نحو اهداف سياسية وامنية بعيدة عن اهداف ابيك الاقتصادية التي أنشئ من اجلها. فبدأت بالتدخل المباشر في تسيير حركة اقتصاد دول المنطقة ثم كسب مواقف سياسية لمراهنات وحروب تدخلها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الكونية في الهيمنة.

المبحث الثاني: نموذج ابيك وامكانية الاستفادة منه عربياً

لقد تركت التطورات الدولية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي اثرها على اسيا بشكل عام وعلى منطقة اسيا الباسفيك بشكل خاص وعلى الرغم من ان قوى هذه المنطقة قد تميزت بقدرات اقتصادية وعسكرية كبيرة، الا انها لازالت تعتمد في ترتيب بيتها الاسيوي المشترك على المخططات والترتيبات المطروحة من خارج اسيا وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية.

ورغم ذلك فان للقوى الاسيوية بمجملها اهداف امنية وسياسية واقتصادية وثقافية وحضارية تسعى لتحقيقها من خلال علاقات التفاعل مع بعضها البعض او مع دول العالم او مع الولايات المتحدة الامريكية، وتقاطع السياسات بين هذه القوى والولايات المتحدة الامريكية في احيان كثيرة يصب في صالح توجه هذه القوى حيال مناطق اخرى من العالم سواء في اطار البحث عن مناطق اقتصادية او سياسية او منافسة الولايات المتحدة الامريكية التي تسيطر عليها اقتصادياً وسياسياً، والمنطقة العربية واحدة من حلقات هذه المقاطعات، فالوطن العربي بموقعه الجغرافي وتأثره واثره في الصراع بين الحضارات والقوى الاقليمية والدولية وبما يملكه من ثروات طبيعية وخاصة النفط يعتبر محوراً استراتيجياً يأتي في مقدمة محاور الاستراتيجية الدولية، واكثرها حيوية وفعالية وتأثير على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى وخاصة الآسيوية.

لقد وعت الدول الاسيوية الى حقيقة دورها الاقتصادي العالمي والمخاطر والمخططات الخارجية التي تحيط بها، الامر الذي دفعها نحو توحيد توجهاتها الاقتصادية في اولوية التعاون الاقتصادي الذي يعتبر بالنسبة لها خطوة اولى ومهمة نحو تعاون امني وسياسي فتركت احقادها القديمة وشكوكها المتبادلة ومخاوفها الايديولوجية لتبرز كتكتل اقتصادي ناجح يضاف الى دائرة التكتلات العالمية عبر القارية، ويربط المحيط الهادي عبر قارات العالم، وعياً منها بان الخلافات التي تركتها الحرب الباردة وما قبلها وخاصة

---

(٢٢) قمة ابيك اليوم وتحذيرات من فشل "التجارة متعددة الاطراف"، مصدر سبق ذكره.

الحدودية منها، ربما يمكن تصنيفها من خلال هذا التكتل وتعميق العلاقات الاقتصادية المكثفة والمصالح التجارية والمالية في عالم ينظر للانتعاش الاقتصادي على انه عامل مهم من عوامل الامن والاستقرار العالميين، وبدلاً من ان تعمل الولايات المتحدة الامريكية على احتواء القوى الاسيوية فرادي، فرضت عليها هذه القوى التعامل معها ككتلة اقتصادية مهمة لها وزنها وثقلها الدولي.

لقد تحدثنا عن تجمع ابيك كفضاء اقتصادي اسيوي، ونموذج للتكامل يمكن ان يحتذى بأكمله او بجوانب منه وخاصة بجوانب الوعي بضرورة التكامل لمواجهة التحديات، ولكننا اذا ما جئنا الى النموذج العربي في التكامل او امكانية الوصول الى نموذج عربي يستفاد من تجارب القوى الاسيوية في التكامل، فإننا سنواجه بجملة من التساؤلات. منها، اننا عند المقارنة بين النموذجيين ما هي مقومات التكامل لكلا النموذجيين وما هي معوقاته؟ واذا كان من تطابق في الفرص والمعوقات فما هي الظروف الدولية والاقليمية والداخلية التي تحول دون ذلك؟ والاجابة على هذه الاسئلة ستكون هي محاور هذا المبحث.

اولاً: مقارنة بمقومات ومعوقات التكامل بين المنطقة الغربية واسيا. ويجب هنا تثبيت حقيقية ان اندماج الاقتصادات العربية فرادى في البنية الجديدة للاقتصاد العالمي في عصر "ما بعد دورة اورغواي المنعقدة في اوائل عام ١٩٩٣ غير صحيح وينعكس سلباً على مستقبل النهوض والتطوير الاقتصادي للبلدان العربية. ولذلك يجب البحث عن صيغة للتكامل العربي تفضي الى نتيجتين لا ثالث لهما فأما تكوين فضاء اقتصادي اقليمي عربي يواكب التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة على غرار نموذج آسيان، او السوق الاوروبية المشتركة، او تهيئة سبل التكامل الاقتصادي العربي بشكل يفضي الى الالتحاق باحدى التجمعات او التكتلات الاقتصادية بشكل جماعي وليس فردي وهذا هو اضعف الايمان ولكلا الخيارين مقومات سلوكهما.

الخيار الاول:

اقامة فضاء اقتصادي اقليمي عربي: ولهذا الفضاء مقومات عديدة:

١. بحسب تعريف صاموئيل هانتغتون للاقليمية الاقتصادية فانه يعزى سبب نجاحها الى وعي حضاري متجذر في حضارة مشتركة هي عبارة عن كيان ثقافي تحدده عناصر مشتركة مثل اللغة والتاريخ والدين والتقاليد والمؤسسات[٢٣]. وتبعاً لذلك فان الوطن العربي يمتلك معطيات مشتركة يمكن ان تصبح عنصراً دافعاً لاقامة تكتل اقتصادي فالدول العربية تستند الى حضارة عربية واحدة وكيان ثقافي مشترك بكل مكوناته اللغوية والتاريخية والدينية. وهنا يمكن التذكير ان هذا التجانس غير موجود

---

[٢٣] SPHuntungkon, "the Clash of Civilizations" Foreign Affairs Vol.72, No.3, Summer, 1993, P.117-118.

في اغلب التكتلات الاقتصادية وهو ان وجد في بعضها فليس بالدرجة والعمق العربي.

٢. ووجود رغبة حقيقية في تحقيق التكامل الاقتصاد العربي، وهناك خطوات ومحاولات للتكامل الرسمي المنظم منذ بداية الخمسينات وحتى الان، فكانت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥١ الخطوة الاولى ثم لحقتها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧، التي نتج عنها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذي قام بانشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ١٧ تاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ والذي نصت ديباجته على ان الغاية من السوق العربية المشتركة هي تحقيق حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية والاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي والتنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية، وهذه الحريات تضمنتها المادة الاولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وصيغة السوق صيغة متقدمة حيث يربط بين تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من خلال اقامة منطقة تجارة حرة عربية، ولم ينص على توحيد التعريفة الكمركية التي تطبقها الدول الاعضاء في تعاملها التجاري مع باقي دول العالم[٢٤].

٣. مع بداية عقد التسعينات والتغيرات التي احاطت بالنظام الدولي برزت الحاجة الى وضع استراتيجية جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي ولاعتبارات عالمية تمثلت بالمتغيرات على صعيد السياسة او السياسات الاقتصادية واتجاه الاقتصاد العالمي نحو التحرير والعولمة بكل مكوناته من تجارة خارجية واستثمارات ورؤوس اموال، كما ازدادت جهود التكامل الاقليمي من خلال التكتلات الاقتصادي والامر الاكثر اهمية متعلق بالمدة التي اعقبت جولة اورغواي ١٩٩٥ وتكوين اتفاقية منظمة التجارة العالمية فقد الغت هذه الاتفاقية ووفقاً للمادة الاولى منها اسس التجارة العربية البينية والمتمثلة بالاتفاقيات الثنائية، واوجدت مخرجاً لها في المادة (٢٤) عندما سمحت باقامة اتحاد كمركي ام منطقة تجارة حرة بحيث تسمح للدول باقامة اتحاد كمركي او منطقة تجارة حرة وتبادل المزايا بين دول الاتحاد او المنطقة دون تعميمها

---

[٢٤] مصطفى محمد العبدالله، السوق العربية المشتركة، اشتباكات وآفاق بناء السوق العربية المشتركة، الرسالة تموز ١٩٩٨، العدد٨، ص٢٦-٢٧.

على بقية الاطراف في المنطقة. اذاً هذا التحول في طبيعة العلاقات الاقتصادية يفرض على الدول العربية الالتقاء بمستوى علاقاتها بما يتلائم وطبيعة المرحلة[٢٥].

٤. ان الاقتصاد العربي شهد مع منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي تحولات من خلال تبني اجراءات اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي سواء من خلال توقيع اتفاقيات مع منظمتي برتن وودز التي تركز على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات واعتماد آليات السوق وفقاً لقانون العرض والطلب، او من خلال توفير الاستثمار والغاء الدعم لبعض السلع واتباع سياسة الخصخصة الامر الذي عزز التحول التنموي في السياسات الاقتصادية من اقتصاد مركزي وموجه الى اقتصاد السوق، وهذا التحول ولد تقارباً في النظم الاقتصادية والاهداف التنموية باتجاه زيادة امكانية اقامة منطقة تجارة حرة يمكن ان تتجاوز القصور الذي انتاب مسيرة عمل السوق العربية المشتركة، سيما وان الدول العربية بدأت تعي اهمية التعاون لمواكبة العصر الاقتصادي الجديد فوقعت عدد من الدول العربية اتفاقيات ثنائية لاقامة مناطق تجارة حرة كالاردن والجزائر، مصر وتونس، مصر والاردن ولبنان[٢٦].

اذاً فالوطن العربي يمتلك صيغة او مقومات للتكامل يمكن ان تجربة في التعاون الاقليمي تشابه او تقترب من تجارب اقليمية ليست بالبعيدة عنها ولا تمتلك نفس التجانس والمقومات لهذا النوع من التجمع فالتجمعات الاسيوية التي تعتمد الاطار الجغرافي سواء كانت اسيان او السارك او الايكو او منظمة تعاون بحر قزوين فهذه التجمعات يكتنفها التنوع والاختلاف في المساحة وحجم السكان والموارد والتجانس الاجتماعي فضلاً عن ان عملية التجميع والعلاقة بين المركز والاعضاء عملية معقدة وصعبة، بسبب هذه الاختلافات الا ان تجاربها الاقتصادية التي بدأت خلال الحر بالباردة تطورت بنجاح لتأخذ بعد تكاملي واسع ومؤثر في الساحة الدولية والاقتصادية بعدها، بينما لم تستطع الدول العربية بكل مقومات التكامل التي تمتلكها من ان تكيف قرارها السياسي لصالح المصلحة الاقتصادية العربية.

ثانياً: معوقات اقامة فضاء اقتصادي عربي: مثلما ان هناك مقومات لاي تجمع اقتصادي عربي فان هناك معوقات عديدة وبمؤثرات داخلية وخارجية تلعب دورها في منع اقامة هذا التجمع وهي:

١. ان معظم الدول العربية تعاني من ضعف في سيادتها الاقتصادية كونها ترتبط ارتباط وثيق بسياسة الدولة والنظم السياسية، وبسبب ان البلدان العربية تشهد تبايناً واضحاً بين مواردها ومستوى التنمية ونمطها وطبيعة الاهداف الاقتصادية التي

---

(٢٥) د. برهان الدجاني، نحو استراتيجية جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، اوراق اقتصادية، الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، العدد١٣، ايلول، ١٩٩٧، ص٦.

(٢٦) المصدر السابق، ص٨.

حددتها لنفسها كما ان اعتمادها على الاسواق العالمية للتجارة والاستثمار والتقانة كبير جداً، مما يجعل سيادتها الاقتصادية مقيدة جداً، وهذه التبعية الاقتصادية تظهر بشكل واضح في البلدان النفطية العربية ضمن اطار اوبك، فهذه البلدان بحكم مواردها قادرة على التحكم بسعر النفط العالمي وبمستوى عائدات صادراتها وتسمح لها العائدات النفطية الضخمة بان تكون سيدة الموقف في تحديد الاولويات الاقتصادية والتنموية الا ان السيادة النفطية الضخمة بان تكون سيدة الموقف في تحديد الاولويات الاقتصادية والتنموية الا ان السيادة القومية لها اخضعت لسيادة الاوبك المشتركة وقدرتها على تحديد مستوى العائدات واستثمارها كما تشاء يرتبط بشكل مباشر باسوا الدول الصناعية وسياساتها بسبب حاجة هذه الدول الى اسواق الدول الصناعية وبالتالي فهي لا تمتلك خيار توظيف عائداتها خارج هذه البلدان، مع التأكيد ان أي من الدول النفطية لا تستطيع التأثير باي سياسة تختارها الدول الصناعية لتطبيقها في الاسواق المالية، ورغم ان هذه التبعية اقل وضوح في البلدان العربية النفطية الا ان نقصان السيادة الاقتصادية واضح من ناحية القدرة على النمو بصورة مستقلة واتخاذ القرارات الاقتصادية بغض النظر عن ردود الفعل الخارجية[٢٧].

٢. توالي الهجمات الخارجية باتجاه تمزيق وحدة الصف العربي واعاقة حركة التنمية والنمو من خلال عزل الدول العربية عن بعضها البعض وفك ارتباطاتها الاقتصادية على حساب علاقاتها مع العالم الخارجي واشاعة ظاهرة النظرة القطرية، وعدم تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك، بحيث يعمل بمعزل عن الخلافات السياسية، فضلاً عن غياب الاهتمام لاعادة تنظيم الاطار المؤسسي للعمل العربي المشترك مع عدم تنفيذ قرارات العمل العربي المشترك الصادرة عن القمم العربية وخاصة قمة عمان، واشاعة اطر جديدة للعمل العربي تدعو الى تعاون وتنسيق اقتصادي جزئي من خلال وضع العوائق امام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ناهيك عن غياب الاطر التنظيمية التي تنظم علاقة المركز بالاطراف مثل غياب مجلس اعلى للتكامل الاقتصادي العربي يعلو بسلطته على سيادة الدول[٢٨].

٣. على الرغم من ان خيار التكامل هو خيار شعبي خاصة في الوطن العربي الا ان مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك ظل رسمياً وغيب الدور الشعبي، وظلت القرارات الرسمية منسجمة مع الرغبات الآنية التي تحددها اسباب الفرقة السياسية، ولذلك ظل العمل العربي المشترك يعاني من ضعف الارادة السياسية العربية ازاءه متمثلاً في التحفظ على الاتفاقيات والقرارات الجماعية والتوقيع على اتفاقات لا يكتب

---

(٢٧) د. سمير المقدسي، الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية، في التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، ١٩٩٨، ص٩٨-٩٩.

(٢٨) د. حميد الجميلي، معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك من منظور نهاية القرن العشرين، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد السابع، ٢٠٠٠، ص٨٩-٩٣.

لها التنفيذ او البطء في التصديق على الاتفاقيات المنظمة للعمل العربي المشترك، وبالتالي فقد ظل هذا العمل مرتبطاً بالنقليات الطارئة في العلاقات والمشكلات السياسية بين الدول الاطراف، وانا اعزو سبب ذلك الى ضعف الوعي، او عدم تمثيل اغلب هذه النظم للارادة الشعبية، والممارسات الديمقراطية.

ان معوقات التكامل لا تكمن في موارد او قدرة او تجانس الوطن العربي وشعبه على تكوين فضاء اقتصادي وانما تكمن في ضعف الارادة السياسية وضعف النظر لطبيعة لتغييرات الحالية في النظام العالمي والتوجه نحو التكتلات الكبرى لتحقيق التنمية والتطور لاغلب الانظمة العربية.

الخيار الثاني

اقامة تكتل اقتصادي عربي يلتحق بتجمعات اقليمية اخرى على غرار تجمع ابيك.

بعد ان استعرضنا المقومات والمعوقات لاقامة فضاء اقتصادي عربي على غرار الفضاءات الاقتصادية الاسيوية او الاوروبية فاننا نصل الى نتيجة مفادها انه في ظل نظام دولي تتسارع فيه الاحداث والتغييرات ويشهد فيه دول العالم قفزات كبيرة في معدلات النمو والتطور التكنولوجي والتقني، فانه لا يمكن البدء من جديد بالحديث عن وحدة اقتصادية التي حلم بها العرب كشعوب منذ عقد الخمسينات في القرن المنصرم ولم تستطيع الحكومات المتوالية من تحقيقه، ولذلك فان الخيار الارجح باعتقادنا هو تهيئة المناخ العربي اقتصادياً ليرتبط في اطار علاقات تجارية واستشارية تهيئ هذه الدول لاستقبال منطقة حرة للتجارة والتبادل والاستثمار، وهذه المنطقة ليست بين دولتين وانما بين دول الوطن العربي ككل وفي اطار تنظيم اقتصادي تتداخل فيه المؤسسات الحياتية والتعريفة الكمركية وطبقاً للوائح منظمة التجارة العالمية التي تشجع مثل هكذا علاقات وسلوكيات، والخطوات لهذا المشروع تأتي من خلال الآتي:

١. تهيئة الساحة العربية لاستقبال هذا المتغير الاقتصادي من خلال ابعاد الذهن والعقل الاقتصادي العربي عن المشاكل والخلافات السياسية والثأرية.
٢. ان الدول العربية تتنوع في مواردها فهناك دول نفطية ودول زراعية وهناك دول ذات امكانيات سياحية واستثمارية وثروات طبيعية، وهذا التنوع يمكن ان يحدث التكامل العربي من خلال التنسيق وسد ثغرات النقص في كل دولة مع بضعها البعض.
٣. تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك التي أنشات او التي في طور الانشاء ويأتي في مقدمتها السوق العربية المشتركة وتضم مصر وسوريا والعراق والاردن وليبيا واليمن وموريتانيا وهي تمثل ٤٧% من اجمالي سكان العرب وكذلك تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بي دول الجامعة العربية الموقعة سنة ١٩٨١ التي تنظر الى تحرير التبادل التجاري بين البلاد العربية في الرسوم الكمركية والضرائب على انه مدخل مهم للتكامل الاقتصادي العربي، فضلاً عن تفعيل جميع ما

تم ابرامه من اتفاقيات ثنائية او جماعية ذات علاقة بالتجارة الحرة ومنها اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين العراق ومصر وسوريا وليبيا التي يمكن ان تصبح نواة حقيقية لكتلة اقتصادية عربية اذا ما فعلت ووسع نطاق عضويتها واختصاصها في المستقبل، وكذلك تفعيل المنظمات الاقتصادية التخصصية مثل مجلس التعاون الخليجي الذي يمكن ادخاله للتجمع العربي الاقتصادي ككتلة نفطية مؤثرة ايجابياً في مسيرة التكامل العربي بشكل ايجابي.

الخاتمة

تطور منتدى ابيك مع تطور النظام الدولي، واصبح حقيقة اقتصادية كبرى في ظل واقع دولي معتمد النمو الاقتصادي كمعيار اساسي لتصنيف الدول وقياس رفاهيتها. ورغم ما يضمه هذا التجمع من شكوك حول حقيقة دوره الاقتصادي، سيما وان الولايات المتحدة الامريكية بدأت تضفي بصماتها على عمل وتوجهات هذا المنتدى والدول الاعضاء فيه.. الا انه يعد تجمعاً اقتصادياً متكاملاً من حيث دوله وطبيعته واهدافه وقدرته على تحقيق اعلى درجات التكامل والتوحد الاقتصادي بما يعم بالفائدة على جميع الدول الاعضاء، حتى مع تباين مستويات النمو بينها. بمعنى اخر، ان هذا التجمع قرأ روح العصر، فاستطاع اعضاءه فهم حقيقة الصراع العالمي اليوم، بأنه صراع اقتصادي يعتمد المنافسة والتفوق.

ان قوة هذا التجمع ليس لانه يضم دولاً ذات اقتصادية كبيرة فقط، ولكن تكمن في قدرة دوله على توحد اهدافهم الاقتصادية بما يدر بالفائدة على الجميع دون صراع، فعلت الادارة الجماعية الاقتصادية، على الادارة السياسية والنظرة الضيقة.

واذا جئنا الى الوطن العربي، سنجده يضم كل عوامل التكامل النظرية، التي يجب توافرها في أي تجمع اقتصادي قوي ومتماسك ولا مبالغة اذا قلنا ان تجمع ابيك نفسه يفتقدها، الا ان دوله لم تستطع التوصل الى ادنى مستويات التكامل. ولذلك، فاذا لم تستطع الدول العربية تحقيق وحدتها الاقتصادية، خاصة في ظل الوضع العربي الحالي الذي تسوده الاختلافات والنزاعات الداخلية فان عليها ان تفكر بآليات حول كيفية الاستفادة من هكذا فضاءات اقتصادية، سيما وان الولايات المتحدة الامريكية بدأت تتخذ من هذا المنبر الاقتصادي وسيلة لاثبات شرعية لتمرير وتبرير كثير من المشروعات الامنية والاقتصادية لتحقيق مصالح واهداف امريكية في المنطقة.

اذا فالتكامل العربي امر لابد منه اذا ارادت الدول العربية ان تحافظ على سيادتها وقدراتها ومواردها، وتحقيق معدلات نمو وتطور اقتصادي يتوازن مع ما وصل اليه العالم. والتكامل هنا ليس شرطاً ان يكون عبر اقليمي، وانما يمكن ان يكون في اطار مشاريع وتجمعات اقتصادية اقليمية يمكن ان تتوسع او تتفاعل مع التجمعات الاقتصادية الاخرى في العالم.